



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مصالح الوزير الأول

مداخلة الوزير الأول في اجتماع بتقنية التحاضر عن بعد حول تمويل التنمية في عصر كوفيد
19 وما بعده

ملخص وكالة الأنباء الجزائرية

الخميس 28 ماي 2020

دعا الوزير الأول عبد العزيز جراد يوم الخميس الى تخفيف ديون الدول النامية من أجل تجاوز الصعوبات المالية والاقتصادية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19 والى حوار شامل بين الدول المتقدمة والنامية لإيجاد حلول ملموسة للاحتياجات المتزايدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

وقال الوزير الأول في تدخله ممثلا لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في اللقاء رفيع المستوى حول تمويل التنمية في ظل جائحة كوفيد-19 نظمتها الأمم المتحدة عبر تقنية التواصل المرئي عن بعد، أن مسعى تخفيف اعباء الديون على الدول النامية يفرض نفسه كـ "خيار حتمي" من اجل مواجهة الاختلالات التي تعاني منها هذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، داعيا في الوقت نفس الى "تكريس الحوار الشامل والمستدام بين الدول المتقدمة و النامية لإيجاد حلول ملموسة للاحتياجات المتزايدة للتمويل جراء ازمة فيروس كورونا".

وأوضح السيد جراد ان استمرار هذه الازمة الصحية من شأنه ان "يعمق الازمة المالية التي تشهدها كل الامم"، معتبرا أن المستويات غير المقلقة لحد الان بخصوص انتشار هذا الوباء في القارة الافريقية إلا أن تداعياته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والمالي "ليست كذلك حيث تواجه القارة التحديات التقليدية المرتبطة بالآزمات السياسية والانسانية و اثار التغيرات المناخية والتصحر والجفاف و انهيار اسعار المواد الاولية و عبء الديون و تراجع التدفقات المالية، فضلا عن رهانات الامن الغذائي".

"ان تخفيف ديون الدول النامية يفرض نفسه كخيار حتمي من اجل مواجهة الاختلالات التي تعاني منها على صعيدي الحماية والموازنة من شأنه ان يسمح بتحسين الموارد الجبائية و يساعد بذلك هذه الدول على تجاوز الاثار الوخيمة لهذه الجائحة على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي".

وتابع السيد جراد يقول " اذا كانت الاجراءات المتخذة في هذا الصدد من قبل مجموعة ال20 و المؤسسات الدولية للأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي تستحق التنويه، الا ان الوضع يتطلب المزيد من الدعم و التمويل ليكون في مستوى تطلعات و احتياجات الدول النامية"، مؤكدا على " ضرورة تعزيز اطر التشاور الشفاف و الشامل بين الدول المتقدمة و الدول النامية لإيجاد مقاربة شاملة تسمح للدول التي تواجه صعوبات بالوفاء بالتزاماتها".

وأضاف أن " هذه الازمة الصحية والاقتصادية الشاملة يجب ألا تنسينا عن التزاماتنا المدرجة تحت عنوان برنامج عمل أديسا ابابا بل على العكس يجب ان نتحلى بعزم أكبر من أجل تحسين التمويل الخارجي خاصة من خلال رفع الدعم العمومي للتنمية".

وبخصوص الجزائر، أكد الوزير الأول أن الحكومة وعلى غرار حكومات الدول الافريقية مدعوة كذلك الى اتخاذ الاجراءات المالية و الموازناتية الضرورية لدعم الموارد الجبائية المحلية الملائمة مما يساهم في الانعاش الاقتصادي الذي يستوجب كذلك اجراءات فعالة لدعم القطاعات الاكثر تضررا لا سيما تلك المنشئة لمناصب الشغل و الخلاقة للثروة، مبرزا " اهمية توفير السيولة المالية الكافية لتلبية احتياجات الفئات الاكثر هشاشة".

في هذا الإطار، يضيف السيد جراد في كلمته التي قرأها باسم رئيس الجمهورية، بادرت الجزائر بجملة من الاجراءات لدعم ومساعدة الاشخاص والمؤسسات الاكثر تضررا وتواصل الحكومة العمل من اجل تكييف الاطر الموازناتية و الجبائية للاستجابة للاحتياجات و التحديات الاقتصادية و الاجتماعية مع الحفاظ على المكاسب المتعلقة بحرية الاستثمار و الامتيازات الجبائية للمستثمرين المحليين و الاجانب.

وقال الوزير الأول ان " المدى غير المسبوق منذ الحرب العالمية الثانية الذي بلغته الازمة الناجمة عن انتشار هذه الجائحة على المستوى العالمي يتطلب اتخاذ قرارات شجاعة واستثنائية خاصة في الوقت الذي تستعد فيه المجموعة الدولية لاطلاق عشرية العمل من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة واحياء الذكرى ال75 لإنشاء منظمة الأمم المتحدة".

كما شدد على ضرورة " مضاعفة الجهود لاجاد حلول مستدامة و متينة للتحديات الكبرى التي تلوح في الافق"، مؤكدا أنه « علينا جميعا ان نحارب المحاولات التي تهدد القيم المكتسبة".